

Distr.: General
12 February 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

١٨ آذار/مارس - ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**

إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي
يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والأربعون

١٥-٤ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": استعراض إدماج
قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية لمؤسسات
منظومة الأمم المتحدة

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة الصندوق

للقضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة التقرير الذي أعده صندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة عملاً بقرار الجمعية

العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

* E/CN.6/2002/1

** E/CN.4/2002/1

أولا - مقدمة

١ - منح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٦/٥٠ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولاية تعزيز أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وعند القيام بذلك، على الصندوق أن يعمل على نحو وثيق مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، كجزء من جهودها على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة. وفي إطار التوجيه الوارد في ذلك القرار، أنشئ الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦، وبدأ يعمل في عام ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، استمر الصندوق في تحديد ودعم المشاريع المبتكرة والحافزة في أرجاء العالم التي تهدف إلى اختراق مجالات جديدة، وخلق نماذج حديثة و/أو تعبئة الدوائر في إطار الحركة المتنامية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس بكل مظاهره.

٢ - ويوثق هذا التقرير المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين للجنة وضع المرأة والدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام ٢٠٠١ للقضاء على العنف ضد المرأة.

ثانيا - الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

٣ - يقدم الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة المنح للاستراتيجيات الجديدة والمبتكرة وأفضل الممارسات في إطار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفي السياق المشترك بين الوكالات. وتضمّن البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية - التي تستخدمها الشبكة الميدانية للصندوق وشركاء الصندوق في وضع استراتيجيات طويلة الأجل وعالية الأثر للقضاء على العنف ضد المرأة وغالبا بالعمل مع منظمات المجتمع المدني والحكومات وشركاء الأمم المتحدة - الدروس المستفادة من الصندوق الاستئماني.

٤ - ومنذ أن بدأ الصندوق الاستئماني عمله في عام ١٩٩٦، قدم ٦,٨ مليون دولار في شكل منح لـ ١٢٩ مبادرة تدعم الإجراءات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في أكثر من ٧٣ بلدا. وخلال السنوات الثلاث الماضية عانى الصندوق من زيادة غير مسبوق في طلبات المنح، من ١٣٦ مقترحا في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٣٢٥ مقترحا لطلبات بلغت أكثر من ١٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١. ويمكن تفسير

هذا التوسع جزئيا بوضوح رؤية الصندوق وتنامي مجتمع الحاصلين على منح، إلا أنه يشير أيضا إلى مكانة الصندوق المتفردة كآلية تمويل خاصة متعددة الأطراف في سياق تنمية ما زال يشكل فيها العنف القائم على نوع الجنس تهديدا رئيسيا لرفاهية المرأة. فضلا عن ذلك، يشير هذا التوسع إلى وجود دائرة فعالة مشاركة في عدد لا يحصى من المبادرات على المستوى الوطني التي تتبع التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين واستعراض السنوات الخمس.

ألف - أنشطة الصندوق الاستثماري المتعلقة بتقديم المنح

٥ - في عام ٢٠٠١، تم تعزيز العنصرين العمليين الرئيسيين للصندوق الاستثماري على نحو ملحوظ وبالتحديد الأنشطة المتعلقة بتقديم المنح والمكون التعليمي لدعم استراتيجية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للقضاء على العنف ضد المرأة على نطاق المنظمة. واستجابة للزيادة في طلبات المنح المذكورة آنفا، جدد الصندوق الاستثماري تأكيده على تبسيط إجراءاته العملية ووضعت مبادئ توجيهية جديدة لتعزيز المشاركة الميدانية في اختيار المقترحات والسماح بالتالي للصندوق بتعزيز دوره في تقديم المساعدة التقنية في وضع المقترحات، بالإضافة إلى مهام الرصد والتقييم التي يقوم بها.

٦ - وخلال دورة المنح لعام ٢٠٠١، وزع الصندوق الاستثماري أكثر من مليون دولار. واجتمعت لجنة تقييم المشاريع المشتركة بين الوكالات، المسؤولة عن الاختيار النهائي للمقترحات في المقر، في تموز/يوليه ٢٠٠١. وضمت اللجنة ممثلين عن شعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما دعي أيضا ممثل للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان للمرأة. ووزعت المنح التي وافقت عليها اللجنة على ٢١ مبادرة على مستوى العالم. وستعالج المبادرات أشكالا مختلفة من العنف ضد المرأة، تشمل العنف المنزلي والاتجار والاستغلال الجنسي وعبودية الإناث. ويطبق الحاصلون على المنح استراتيجيات تتفاوت ما بين رفع الوعي والتثقيف إلى الدعوة ومحو الأمية القانونية والتدريب بالنسبة للمهنيين وتقديم الخدمات وتدريب المجموعات النسائية، فمثلا:

(أ) ستعمل منظمة غير حكومية في جمهورية قيرغيزستان على تعزيز مجالس المجتمع المحلي من أجل وضع تدابير وآليات وقائية للاستجابة للعنف المنزلي. وسيجمع المشروع ممثلين عن منظمات غير حكومية ومجتمعية والسلطات المحلية وزعماء غير رسميين لوضع نهج مشترك لمنع العنف القائم على نوع الجنس؛

(ب) سيستعرض مشروع في تايلند الأحكام القائمة في القانون الجنائي فيما يتعلق بالاغتصاب في إطار الزواج واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وسيقترح إدخال تعديلات على قانون العقوبات لمعالجة أشكال العنف الجنسي التي تقع في الوقت الراهن خارج التشريع الحالي. وسيستبع الاستعراض بأنشطة دعوة وكسب تأييد؛

(ج) ستسعى مبادرات في إكوادور وكولومبيا إلى بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال وضع استراتيجيات تعاون فعالة بينهم وبين سلطات الهجرة لمعالجة مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات؛

(د) ستدعو المنظمات غير الحكومية في غانا إلى إنفاذ قانون يحظر عبودية الإناث الشعائرية عن طريق تثقيف المجتمع المحلي وإنشاء مجالس رصد.

باء - منح الصندوق الاستثماري المقدمة لاستراتيجيات وسائط الإعلام والاتصال

٧ - دفع الاهتمام المتنامي باستخدام استراتيجيات مبتكرة جديدة للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس الصندوق إلى توجيه دعوة خاصة إلى تقديم مقترحات تركز على استخدام استراتيجيات وسائط الإعلام والاتصال في القضاء على العنف ضد المرأة. وأمكن تنفيذ هذه الدورة الثانية للمنح في عام ٢٠٠١ عن طريق الدعم المقدم من مؤسسة الأمم المتحدة. وقدمت منح تتراوح ما بين ٥٠.٠٠٠ دولار إلى ١٠٠.٠٠٠ دولار إلى خمس منظمات. وتم اختيار المقترحات المنتقاة من بين أكثر من ٢٥٠ طلباً - بناء على نهجها الابتكاري وقدرتها على الوصول إلى دوائر جديدة وبناء شراكات مستدامة مع مهنيي وسائط الإعلام والاتصالات وتمكنها من إحداث تغييرات في المواقف والسلوك.

٨ - وتبين التقارير المؤقتة أن المشاريع تُسخر بنجاح قوة وسائط الإعلام الرئيسية لتصل إلى الدوائر الجديدة والموسعة، حيث:

(أ) صنف مسلسل تليفزيوني، أنتج في نيكاراغوا، بأنه من البرامج التليفزيونية الأكثر شعبية في البلاد وبخاصة فيما بين جماهير المراهقين. وأكدت الجماعات موضوع الاهتمام ومشاهدين من الشباب أن الرسالة الواضحة للبرنامج بدأت تترجم إلى وعي متنام بين المراهقين بحقوقهم في اتخاذ الآراء الخاصة بهم ومواجهة التمييز؛

(ب) في الهند، أصدرت منظمة تعمل في تطوير الموارد للتثقيف بحقوق الإنسان عن طريق وسائط الإعلام الرئيسية، فيديو موسيقى يركز على العنف ضد المرأة وأثره على سبل رزق النساء. وكشف الفيديو عن رسالة تمكين قوية للنساء تكتسب شعبية ضخمة وتصل إلى ملايين الناس. والتقطت الفيديو مجموعة إعلامية كبرى لتوزيعه، حيث أذيع خلال

المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهو المؤتمر الذي انعقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١.

جيم المكون التعليمي للصندوق الاستثماري

٩ - أتاح المكون التعليمي، المنشأ في عام ١٩٩٨ بدعم من مؤسسة جون د. وكاترين ت. مكارثر، للصندوق الاستثماري تكملة أنشطته المتعلقة بتقديم المنح عن طريق زيادة التركيز على استعراض وتحليل الدروس المستفادة من المبادرات التي يدعمها الصندوق الاستثماري على مستوى العالم. وعلى إثر إصدار نشرة "أقتربت النهاية: استراتيجيات من الصندوق الاستثماري لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة"، ركز المكون التعليمي في عام ٢٠٠١، على بناء القدرات عن طريق تنفيذ سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية الإقليمية للحاصلين على منح الصندوق الاستثماري والموظفين الميدانيين للصندوق.

١٠ - وعقدت حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية في زمبابوي ونيبال والمكسيك وسلوفاكيا. وتبادل مجموع ٢٠٠ مشاركا استراتيجيات صياغة ونشر وسائل الدعوة وتحديد أدوات وسائط الإعلام الفعالة والخبرة في مناطقهم وتنظيم أفرقة متخصصة منخفضة التكلفة. ووضع المشاركون استراتيجيات اتصالات محددة وعملية المنحى تشمل الدروس والمهارات المستفادة من حلقة العمل. وأنشأ الصندوق موقعا على الشبكة، حيث يواصل المشاركون في حلقة العمل تبادل المواد المتعلقة بالموارد والتقدم المحرز بشأن تنفيذ الاستراتيجيات وتقديم المشورة والأفكار لبعضهم البعض كمتابعة فورية لحلقات العمل. وكرر المشاركون أيضا منهجية حلقة العمل وموادها - تعاون أحد الحاصلين على المنح من جنوب أفريقيا مع شبكة المنظمات غير الحكومية بجنوب أفريقيا لإنتاج دليل موارد عن استراتيجيات الاتصالات الاستراتيجية لإنهاء العنف ضد المرأة.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق مركز تبادل وسائط الإعلام/المواد بجامعة جونز هوبكنز في وضع فهرس مصور وقاعدة بيانات لموارد الاتصالات ووسائل الإعلام بشأن العنف ضد المرأة. والفهرس المصور المعنون "تصور حياة خالية من العنف" يوفر للمنظمات إمكانية الحصول مباشرة على مجموعة واسعة من مواد الاتصالات ويسمح للناشطين باستنساخ المواد من الإنترنت دون تكلفة وتطويع هذه الأدوات حسب ثقافتهم والظروف الخاصة لبلادهم. وبينما تستطيع المنظمات الاطلاع على كثير من هذه المواد الإعلامية على الإنترنت يلقي الفهرس المصور وقاعدة البيانات الضوء على مواد واستراتيجيات مفيدة وفعالة، ويعملان كمركز موارد مركزي لإصدارات ومواد الصندوق المقبلة.

١٢ - وتشتمل النتائج المختارة من مشاريع الصندوق الاستئماني، التي أنجزت مؤخرا، على ما يلي:

(أ) أدى مشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة شجع على مشاركة موظفين من إنفاذ القانون من مقاطعتين محليتين في وضع كتيبات تدريب عن مسائل نوع الجنس في إطار توفير العدالة إلى تعهد السلطات المحلية بإنفاذ التشريع الوطني الذي يكفل الحماية التامة للنساء من العنف المنزلي؛

(ب) قدمت دراسة أجريت عن طريق مشروع في منغوليا بيانات تقدّم لأول مرة عن قرارات محكمة مقاطعة بشأن العنف المنزلي. وأحدثت نتائج الدراسة اهتماما شديدا لدى سلطات إنفاذ القانون والهيئة التشريعية في البلاد، وستوفر معلومات هامة لصياغة قوانين جديدة عن العنف المنزلي. وفي الصين، أسفر دعم الصندوق لحملة عامة للقضاء على العنف ضد المرأة عن إنشاء الحكومة لفريق تنسيق وطني لحماية حقوق النساء والأطفال. وستكرر هذه الآلية المؤسسية في أربع محافظات عن طريق مشروع يدعمه الصندوق الاستئماني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

(ج) أنشأت حكومات بعض المدن الهامة الرئيسية في الدولة في البرازيل شبكة مشتركة بين القطاعات للخدمات المجتمعية والحكومية نتيجة لمشاركتها في مشروع هدف إلى تعزيز المبادرات المقدمة على مستوى البلديات لإنهاء العنف ضد المرأة؛

(د) أوضحت مقابلة أجريت مع طلاب لمقارنة مواقفهم قبل وبعد التدريب بشأن التحرش الجنسي نظمها مشروع في كرواتيا زيادة ملحوظة في عزم المشاركين على مناقشة مسألة الاستغلال الجنسي في محيطهم الأكاديمي ومعالجتها بفعالية.

دال - الفريق العامل الثاني لإنهاء العنف

١٣ - أعيد تشغيل "الفريق العامل الإلكتروني لإنهاء العنف" في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأثبتت قائمة المناقشة هذه سابقا نجاحها الشديد كمحفل لتبادل المعلومات بشأن الاستراتيجيات وأفضل الممارسات والسياسات والبرامج التي تتصدى للعنف ضد المرأة. وسيستمر "الفريق العامل الثاني لإنهاء العنف" لمدة ستة أشهر، سيتم خلالها وضع مدخل إلكتروني عن العنف ضد المرأة.

ثالثا - البرامج التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للقضاء على العنف ضد المرأة

١٤ - بالإضافة إلى المنح المقدمة من الصندوق الاستئماني، خصص الصندوق أكثر من ١٢ مليون دولار خلال الأربع سنوات الماضية لدعم برمجة إضافية للقضاء على العنف ضد المرأة. وبينما دعم الصندوق الاستئماني بشكل رئيسي المبادرات التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، نفذ الصندوق أيضا برامجه التي تركز على الأنشطة الإقليمية. وجلبت هذه المبادرات الواسعة النطاق لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس جهات مانحة جديدة وشركاء للأمم المتحدة وحكومات وخلقت فرصا جديدة للتعليم وتشغيل أموال إضافية.

١٥ - فعلى سبيل المثال، شن الصندوق في عام ٢٠٠١ حملة دعوة إقليمية لإنهاء العنف ضد المرأة في ٨ بلدان من رابطة الدول المستقلة ولبنان. وبناء على الدروس المستفادة من حملات الصندوق المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٩٨-١٩٩٩ في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وضعت استراتيجية حملة رابطة الدول المستقلة بالاشتراك مع جميع الشركاء. وستساعد النتائج المستخلصة من البحوث الإقليمية التي أجريت حول المواقف الفكرية تجاه العنف المنزلي وتصوير وسائل الإعلام للمرأة، أيضا على تنقيح استراتيجية الحملة المتعلقة بالاتصالات والدعوة.

١٦ - وخلال السنة الماضية، دخل عمل الدعوة الهام، الذي بدأ بالحملات المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٩٨-١٩٩٩ لإنهاء العنف ضد المرأة، مرحلة جديدة باختراق أنشطة الحكومة وتوسيع مداه وارتباطه بمناطق العمل الأخرى وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقد الصندوق وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية للمرأة ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية ندوة إقليمية في المكسيك عن "العنف القائم على أساس نوع الجنس والصحة وحقوق الإنسان في الأمريكتين". وجمع الحدث مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وواضعي السياسات ومناصري المنظمات غير الحكومية وخبراء من الوكالات الدولية وعُرضت مبادرات في مجالات السياسات العامة والتشريعات وتدخل البرامج والدعوة. وهدفت الندوة إلى تعزيز رؤية متكاملة للترويج لاستراتيجيات محددة وحشد دعم المبادرات التي تتصدى للعنف ضد المرأة بوصفه قضية صحة عامة وحقوق إنسان. وحث نداء أخير الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومنظمات منظومة البلدان الأمريكية والأمم المتحدة إلى العمل على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعهداتها بالقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس.

رابعاً - تقييم أعمال الصندوق في مجال القضاء على العنف ضد المرأة

١٧ - يتم حالياً إجراء تقييم شامل لأعمال الصندوق في مجال القضاء على العنف ضد المرأة. ويشرك هذا التقييم المكاتب الإقليمية للصندوق بالإضافة إلى المقرر. وسيعمل الاستعراض على بناء تفاهم عريض القاعدة بين الصندوق وشركائه عن قيمة الاستراتيجيات المختلفة وأثر القضايا الناشئة والسبل المتاحة لإجراء عمل منسق لإنهاء العنف ضد المرأة. وبالرغم من أن التوصيات الناتجة عن هذه التجربة سيتمخض عنها معلومات أساسية وتحليلية ستساهم في تحسين المؤشرات لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بإنهاء العنف القائم على أساس نوع الجنس، من المتوقع أن تساعد التوصيات الناتجة عن هذه التجربة أيضاً المنظمة في زيادة صقل المحور الاستراتيجي لبرنامجها. وسيعزز هذا بالتالي فعالية تدخلات برامج الصندوق وستلقي الضوء من جديد على الشراكات الجديدة الأساسية للقضاء على العنف ضد المرأة.

خامساً - خاتمة

١٨ - انطلاقاً من روح قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠، سيواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحديد المبادرات المبتكرة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ودعمها. وستعزز التوصيات المستخلصة من التقييم المستمر استراتيجيات الصندوق المستقبلية وستحسن علاقته مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.